

مراجعة علمية لكتاب:

التمويل الإسلامي: حل للأزمة؟

العنوان الأصلي: La finance islamique: solution à la crise ?

لغة الكتابة: الفرنسية

تأليف: إلياس جويني Elyès Jouini وأوليفي باستري Olivier Pastré

تاريخ النشر: ١٢ ربيع الأول ١٤٣٠هـ / ٩ مارس ٢٠٠٩م،

الناشر: إيكونوميكا Economica

مكان النشر: باريس، عدد الصفحات: ١٢٢

مراجعة: عبدالرزاق سعيد بلعباس

باحث - معهد الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

ألف الكتاب إلياس جويني، أستاذ بجامعة باريس ٩ دوفين وأحد المشرفين على ماجستير "مبادئ وممارسات التمويل الإسلامي" بالجامعة نفسها، وأوليفي باستري، أستاذ بجامعة باريس ٨ سان دوني، ورئيس بنك الأعمال المغاربي الدولي الذي باشر أعماله في تونس منذ ١٩٩٥م.

ويتضمن الكتاب تقريراً لجيرار ميسترالي (Gérard Mestrallet)، رئيس منظمة باريس أوربلاس (Paris Europlace)، التي تشرف على تعزيز تنافسية النظام المالي الفرنسي، يسجل فيه ما يلي: "إن الأزمة المالية تدعو إلى إعادة النظر في نماذج التنمية الخاصة بالتمويل التقليدي. إن هذا الاضطراب الكبير تساهم في إعطاء التمويل الإسلامي اهتماماً لم يكن يحظى به قبل بضعة أشهر" (ص ٣).

ويتضمن الكتاب مقدمة (ص ص: ١-٣) يسجل من خلالها المؤلفان أن الأزمة المالية العالمية الراهنة قد دفعت إلى مراجعة سلسلة من النماذج الإرشادية (paradigms) على مستوى الاقتصاد الكلي وأيضاً على مستوى الاقتصاد الجزئي، ويليهما ثلاثة فصول (ص ص: ٥-١٠٨):

الفصل الأول: إرجاع الأمور إلى نصابها (ص ص: ٥-٧٤)^(١).

الفصل الثاني: نقاط القوة والضعف لفرنسا في مجال التمويل الإسلامي والدروس التي يمكن استخلاصها من تجارب النظم المالية الغربية الأخرى (ص ص: ٧٥-٩١).

الفصل الثالث: مقترحات وفرص للنظام المالي الفرنسي حيال التمويل الإسلامي (ص ص: ٩٣-١٠٨).

وينتهي الكتاب بخلاصة (ص ص: ١٠٩-١١١)، وثلاثة ملاحق هي:

الملحق الأول: عن الشخصيات التي تم مقابلتها (ص ١١٥).

(١) يتضمن هذا الفصل بعض المقاطع من مقالة عن التمويل الإسلامي نشرها أوليفي باستري

مع طالبة الدكتوراه كراسيميرا جيشيفا دون أن يشار إلى ذلك:

Olivier Pastré et Krassimira Gecheva, *La finance islamique à la croisée des chemins*, revue d'Economie Financière, juin 2008, pp. 124-146.

الملحق الثاني: جدول للمصطلحات الفنية (ص ص: ١١٦-١١٧) ^(٢).

الملحق الثالث: الرموز والمختصرات (ص ١١٨).

ويعرض في الأخير فهرساً للموضوعات (ص ص: ١١٩-١٢٢).

أصل الكتاب

أصل الكتاب تقرير، بعنوان "الرهانات وفرص تطوير التمويل الإسلامي بالنسبة للنظام المالي الفرنسي: ١٠ اقتراحات لاستقطاب ١٠٠ مليار يورو من المدخرات"^(٣)، تم إنجازه باستكتاب من منظمة باريس أوروبلاس (Paris Europlace)، في جمادى الأولى ١٤٢٩هـ/مايو ٢٠٠٨م، انطلاقاً من ملاحظة مؤداها أن رؤوس الأموال التي تدار أو من المحتمل أن تدار في إطار التمويل الإسلامي سوف تشهد نمواً سريعاً ومستديماً: ٧٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م وعلى الأرجح، وفق بعض التقديرات، ١.٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠م. ويشير المؤلفان إلى أن استقطاب جزء من هذه الودائع الادخارية هو مسألة رئيسة للاقتصاد الفرنسي لأنه يوفر له سيولة إضافية لإنعاش الاستثمار والحد من البطالة.

(٢) الفتوى، الفقه، الغرر، الحلال، الحرام، الإجارة، العنان، الاستصناع، المضاربة، المضارب، المراوحة، المشاركة، القرض الحسن، القياس، رب المال، الربا، السلم، الشريعة، السلامة الشرعية، هيئات الرقابة الشرعية، الصكوك الإسلامية، السنة، التأمين التكافلي، الوكالة، الزكاة.

ملاحظة مهمة: يمكن الاستفادة من مثل هذا الرصد لجدول المصطلحات في الكتب الأجنبية عن التمويل الإسلامي لتأليف كتاب باللغتين الإنجليزية والفرنسية عن مفردات التمويل الإسلامي ومعانيها حتى يزول اللبس وتتضح الأمور.

(3) "Enjeux et opportunités du développement de la finance islamique pour la place financière française: 10 propositions pour attirer 100 milliards d'euros d'épargne".

عنوان الكتاب

تتضمن النسخة التجارية، التي تحمل عنوان "التمويل الإسلامي: حل للأزمة؟"، جل ما كتب في التقرير المشار إليه آنفاً باستثناء بعض الإضافات تتمثل في التقريرض وتعديلات طفيفة في المقدمة والخلاصة على ضوء العنوان الجديد.

المراجع

تم إعداد الكتاب حسب المؤلفين في مدة قصيرة (حوالي سبعة أشهر) لأنهما اعتمدا على مقابلات عديدة (٢٤ مقابلة كما يظهر في الملحق ١) وعلى التقارير الفرنسية ذات العلاقة، لاسيما تلك التي أجرتها لجنة التمويل الإسلامي بمنظمة باريس أوروبلاس وسلطة الأسواق المالية^(٤) (ص: ٨٥-٩١) بشأن الجوانب القانونية والضريبية. ويشكل هذا الكتاب بدوره مرجعاً لأعمال أخرى^(٥). وتبقى مراجعه، غير المعتادة إلا لفئة قليلة من المتخصصين، متناثرة وغير مجمعة في نهاية الكتاب عبر كشف موجز للمراجع^(٦).

(4) AMF, *Critères extra financiers de sélection de titres : cas des OPCVM se déclarant conformes à la loi islamique*, Paris, 17 juillet 2007, http://www.amf-france.org/documents/general/7876_1.pdf

AMF, *Admission aux négociations d'obligations islamiques (sukuk) sur un marché réglementé français*, Paris, 2 juillet 2008, http://www.amf-france.org/documents/general/8363_1.pdf

(5) Direction générale du Trésor et de la politique économique, Initiative en faveur du développement de la finance islamique en France, http://www.minefe.gouv.fr/directions_services/dgtpe/secteur_financier/haut_comite_place/de_v_fin_islam.htm

(6) 1) Patrick Artus; 2) Standard & Poors 3) Bouckaert; 4) Ph. Moore; 5) M. Al-Gamal; 6) Association d'Economie Financière; 7) Global Insight; 8) Ernest & Young; 8) Anouar Hassoun; 9) Zawya Sukuk Monitor; 10) EurekaHedge Islamic Funds Database; 11) Sumaiyaa Samdani; 12) Swiss Re, Sigma; 13) La Tribune; 14) Financial Times; 15) DIFX; 16) INSEE; 17) Brouard S. et Tiberj V.; 18) Gilles Saint Marc.

الأزمة المالية العالمية والتمويل الإسلامي

يرى المؤلفان أن الأزمة المالية الراهنة ليست أزمة رهن عقاري وإنما هي أزمة للتمويل العالمي تدفع إلى إعادة النظر في نماذج التمويل التقليدي؛ ومن هنا فإن التمويل الإسلامي يشكل في نظرهما حلاً، ولو جزئياً، للأزمة من وجهين:

- إن التمويل الإسلامي يقوم على مبدأ تقاسم المخاطر وليس على مبدأ تحويل المخاطر الذي تسبب في الأزمة المالية العالمية.
- إن التمويل الإسلامي يمثل ودائع توفير تقدر بنحو ٧٠٠ مليار في ٢٠٠٨م إلى ١٢٠٠ مليار دولار في أقل من السنوات العشر القادمة، في حين أن الدول المتقدمة تحتاج إلى رؤوس أموال لإنعاش نموها الاقتصادي على المدى الطويل.

ويرى المؤلفان أن التمويل الإسلامي يمكن أن يساهم في إعادة التوازن المالي العالمي سواء على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الاقتصاد الكلي (ص ٨). ويؤكدنا في نفس الوقت أنه لا يمكن للتمويل الإسلامي وحده أن يساعد العالم على الخروج من أزمته المالية الحالية. وفي نظرهما، يجب على التمويل الإسلامي أن يستمر في إصلاح نفسه ليتكيف بطريقة أكثر ملاءمة وانسجاماً مع تمويل الاقتصاد العالمي. ورغم ذلك، فإن نمو التمويل الإسلامي في شكله الحالي يشكل بالنسبة لفرنسا فرصة فريدة لمعالجة الأزمة وبناء مستقبلها بثقة تامة (ص ١١١).

تفنيد بعض الأفكار الخاطئة التي تثار عن التمويل الإسلامي في فرنسا

إن التمويل الإسلامي يثير تساؤلات وسوء فهم، بل حتى آليات رفض، يجب توضيحها. وبناء على هذه الملاحظة، فنّد المؤلفان ستة شبهات أو أفكار خاطئة تثار غالباً عن التمويل الإسلامي (ص ص: ٩-١٦):

- إن التمويل الإسلامي يدفع إلى إعادة النظر في القانون العلماني ويعزز الطائفية (ص ص: ٩-١٠).
- إن التمويل الإسلامي يساهم في تمويل الإرهاب (ص ص: ١٠-١١).
- إن التمويل الإسلامي يشكل كلية متجانسة وليس له أشكال مختلفة وطرق عديدة (ص ص: ١١-١٢).
- ليس هناك فرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي (ص ص: ١٢-١٣).
- إن التمويل الإسلامي ليس مندمجًا في التمويل العالمي (ص ص: ١٣-١٤).
- إن رهانات التمويل الإسلامي محدودة فيما يخص رؤوس الأموال (ص ص: ١٥-١٦).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أفكار خاطئة أخرى تثار عن التمويل الإسلامي في فرنسا منها أنه يشكل حضان تراودا للأصولية. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تضاف إلى هذه الأفكار الخاطئة السلبية أفكارًا خاطئة إيجابية قد تبدو لأول وهلة في صالح التمويل الإسلامي منها: إن استقبال التمويل الإسلامي يعبر عن التخلي عن التمويل التقليدي، واختزال التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية، وأن التمويل الإسلامي ظاهرة حديثة نشأت في ستينيات القرن الميلادي الماضي، وهذا يعبر عن خلط بين التمويل الإسلامي والمصرفية الإسلامية في صيغتها الحديثة.

مبادئ التمويل الإسلامي

في نظر المؤلفان يرتكز التمويل الإسلامي على مبادئ أساسية تهيئ بصفة طبيعية الفاعلين على "تحمل المخاطر، وتشجيع روح المبادرة وانخراط أكبر وبسهولة في النشاط الاقتصادي على المدى الطويل" (ص ٦٣)؛ وهذه المبادئ هي:

- ١- المشاركة في الربح والخسارة (ص ١٨).
- ٢- تحريم الربا (ص ١٨).
- ٣- تحريم الاكنتاز (ص ٢٠).
- ٤- ارتباط التمويل بأصول حقيقية (ص ٢٠).
- ٥- تحريم الغرر (ص ٢٠).
- ٦- تحريم الاستثمار في النشاطات المالية والاقتصادية التي تخالف أحكام الشريعة الإسلامية (ص ٢١).

يبدو أن عرض المؤلفان لمبادئ التمويل الإسلامي بهذه الطريقة وهذا التسلسل ليس ارتجاليًا. فإعطاء وزن أكبر لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة المخاطر يعكس فكرة مؤداها أن التمويل الإسلامي هو شكل من أشكال التمويل القائم على المشاركة (finance participative). وكما يشير المؤلفان، "من الناحية النظرية، إن التمويل الإسلامي يدعو إلى استخدام أساليب التمويل القائم على المشاركة" (ص ٢٢)، من خلال أدوات مثل المضاربة والمشاركة التي "هي الأقرب إلى روح التمويل الإسلامي في توزيع المخاطر والعوائد" (ص ٢٢). ويعكس منح مبدأ المشاركة ثقلاً أكبر من غيره فكرة مؤداها أن التمويل الإسلامي هو، في جوهره، قائم على المبادئ الإيجابية (ص: ١٧-١٨). ومن هذا المنظور كان من الأفضل كتابة المبدأ السادس على النحو التالي: حرية الاستثمار طالما تتم مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي

يرتكز المؤلفان في معالجتهم لإشكالية إدراج التمويل الإسلامي في القانون الفرنسي على مسلمة تماثل مبادئ التمويل الإسلامي مع مبادئ القانون الفرنسي (ص: ٨٥-٨٧). وقد تؤدي هذه المقاربة، المستلهمة من تقاليد المماثلة الفرنسية، إلى

إفراغ مبادئ وأدوات التمويل الإسلامي من مضمونها، وبالتالي من حرمان الاقتصاد الفرنسي من آفاق جديدة قد يتيحها التمويل الإسلامي. على سبيل المثال، يختزل المؤلفان حرمة الربا في حظر الفائدة الفاحشة usure المنصوص عليها في القانون الفرنسي بقولهما: "إن التمويل الإسلامي هو أقل عداءً لمبدأ معدل الفائدة (رغم أنه يحرمه من الناحية العملية كما سوف نرى) من مبدأ الربا، أي الاستخدام الفاحش للفائدة كما هو حاصل اليوم عموماً في التمويل الغربي" (ص ١٣).

ويقدم المؤلفان نظام العقود القائمة على الثقة fiducie رقم ٢١١ تاريخ ٢٠٠٧م بأنه "عنصر دعم لإصدار الصكوك الإسلامية (ص ٨٦). لكننا إذا قرأنا عرضهما لبعض أدوات التمويل الإسلامي، تبدو العقود القائمة على الثقة بأنها وعاء مناسب لإصدار الصكوك الإسلامية وأيضاً لتمويلات أخرى مثل المرابحة (الشكل ٣، ص ٢٧) والإجارة (الشكل ٤، ص ٢٨) عبر نقل مؤقت للملكية. وبهذا يتضح أن استخدام نظام العقود القائمة على الثقة كوعاء لأدوات التمويل الإسلامي من شأنه أن يفقدها هويتها لتصبح مجرد ممارسات تعاقدية بموجب القانون الفرنسي.

تحديات التمويل الإسلامي

يرى المؤلفان من حيث التحديات أن خمسة محاور كبيرة ترجع بانتظام في أدبيات وحوارات التمويل الإسلامي وهي:

- الشفافية (ص ص: ٥٦-٥٧).
- السيولة (ص ص: ٥٧-٥٨).
- التنظيم والإشراف المالي (ص ص: ٥٨-٥٩).
- التعليم والتدريب (ص ٥٩).
- الابتكار (ص ص: ٥٩-٦١).

تجارب النظم المالية الأوروبية في مجال التمويل الإسلامي

في نظر المؤلفين، تبدو التجربة البريطانية في التمويل الإسلامي بأنها مجرد "ريادة واجهة" (ص ص: ٧٦-٨٠) وأن لندن لا تتمتع، في نهاية المطاف مقارنة بباريس، إلا بميزة تنافسية واحدة، وهي الإنجليزية التي أضحت لغة الأعمال والمال. وقد خفي على المؤلفين تقرير المجلس الثقافي البريطاني^(٧) الذي يشار فيه أن اللغة الانجليزية، بحكم انتشارها الواسع في العالم، لم تعد تشكل ميزة تنافسية للبريطانيين لسببين رئيسيين:

أولاً: إن اللغة الإنجليزية السائدة في عالم المال هي اللهجة الدارجة وليس اللغة الفصحى أو الأدبية.

ثانياً: إن المؤسسات المالية الكبرى في حالة تكافؤ الفرص بين بريطاني وأجنبي يتقن لغة إضافية، فإنها تميل إلى اختيار الثاني بدلاً من الأول.

وتستند الأنظمة المالية الأوروبية في مجال التمويل الإسلامي في تقدير المؤلفين إلى نفس المزايا النسبية المرتبطة بالتمويل التقليدي على المستوى الوطني وهي: بنوك الاستثمار في بريطانيا، والإدارة الشاملة للأصول والموارد المالية في سويسرا، وشركات الإدارة المالية في لوكسمبورغ. أما النظام المالي الألماني فيزول نشاطاته في مجال التمويل الإسلامي غالباً في الخارج، لاسيما في دول الخليج (ص ٨٣).

نقاط القوة للنظام المالي الفرنسي في مجال التمويل الإسلامي

يرى المؤلفان أن فرنسا تتمتع في مجال التمويل الإسلامي بميزات لم يتم ربما استخدامها حتى الآن بما فيه الكفاية وهي:

(7) Graddol David (2006), *English Next. Why global English may mean the end of 'English as a Foreign Language'* British Council, <http://www.britishcouncil.de/pdf/english-next-2006.pdf>

- قانون أقرب إلى الشريعة الإسلامية مما هو عليه القانون الأنجلوساكسوني.
- خبرة قديمة ومؤكدة لشراكات مع المناطق التي تشهد نموًا سريعًا للتمويل الإسلامي.
- وجود جالية إسلامية كبيرة في فرنسا (نحو ٦ ملايين نسمة) تقدر بثلاثة أضعاف الجالية القاطنة ببريطانيا (نحو ٢ مليون نسمة).
- مكانة متميزة في منطقة اليورو.
- منصة تداول في سوق نيويورك يورونكست المالي NYSE-Euronext^(٨) أكثر تدويلًا من سوق مال لندن.

نقاط الضعف للنظام المالي الفرنسي في مجال التمويل الإسلامي

- العناصر اللغوية والثقافية التي تؤدي إلى هيمنة اللغة الإنجليزية والثقافة الأنجلوساكسونية على عالم الأعمال بشكل عام والتمويل الإسلامي بشكل الخاص (ص ٨٨).
- عدم وجود مؤشر إسلامي في سوق المال الفرنسي على عكس سوق نيويورك ولندن وجنيف والبحرين والكويت (ص ص: ٨٨-٨٩).
- نقص في وضوح العرض الفرنسي في التمويل الإسلامي مما يجعل المبادرات الوطنية غير معروفة بشكل جيد مقارنة بالأنشطة التي تقودها المصارف الفرنسية في هذا المجال في الخارج لا سيما في منطقة الخليج وفي لندن (ص ص: ٨٩-٩٠).

(٨) في عام ٢٠٠٧م اندمج سوق مال نيويورك الأمريكي NYSE ومجموعة يورونيكست

Euronext الأوروبية ليكونا أكبر تجمع سوق مال عالمي باسم NYSE Euronext Group.

- عدم سماح نظام التأمين الفرنسي الراهن بتغطية بعض المخاطر (ص ٩٠-٩١).
- وجود عوائق قانونية وضريبية يمكن تجنبها عبر عدد محدود من التعديلات (ص ٩٠).

ثلاثة سيناريوهات عن درجة انفتاح السوق الفرنسي على التمويل الإسلامي
يقترح المؤلفان ثلاثة سيناريوهات محتملة بشأن موقف فرنسا حيال التمويل
الإسلامي:

السيناريو الأول: البقاء على الوضع القائم

في هذه الحالة لا تضع فرنسا أي إصلاحات بشأن الإطار التنظيمي
والضريبي، فتميل حصتها السوقية من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال
التمويل الإسلامي إلى الصفر ويكون سوق المصرفية التجارية فيها شبه منعدماً
(ص ٧١).

السيناريو الثاني: انفتاح محتشم

في هذه الحالة تتكيف فرنسا مع الديناميكية العالمية وتفتح على التمويل
الإسلامي بإزالة العقبات الرئيسية التي تعترض تطوره. إلا أن التدابير تبقى
منحصرة في إزالة بعض العوائق التنظيمية والضريبية، ولا يرقى الاتصال في
العلاقات العامة إلا المستوى المطلوب، ويبقى بعض اللاعبين الأساسيين في
السوق مهمشين (الجامعات والشركات الخاصة وسوق المال). ويقتصر سوق
المصرفية التجارية على إنشاء بعض النوافذ الإسلامية. في ظل هذه الظروف يظل
تطوير التمويل الإسلامي في فرنسا حذرًا وتأثيره محدود (ص ٧٢).

السيناريو الثالث: انفتاح صريح مدعم بسياسة اتصال نشيطة

في هذه الحالة تذهب فرنسا إلى أبعد من الإصلاحات التنظيمية والضريبية وتضع الاتصال في العلاقات العامة في قلب استراتيجية انفتاحها على التمويل الإسلامي، وهي بذلك تتمكن من استقطاب حجم كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التمويل الإسلامي، ومن تنمية سوق مصرفي تجاري محلي جدير بهذا الاسم، والاستفادة من المخرجات المحتملة المرتبطة بهذا الانفتاح (ص ٧٢).

عشرة إصلاحات للحصول على الريادة العالمية في مجال التمويل الإسلامي

نظرًا للقرب الثقافي الذي تتمتع به فرنسا إزاء الدول الإسلامية فإنه يمكن لها:

أولاً: أن تحصل على الريادة العالمية في مجال التمويل الإسلامي عبر عدد قليل من الإصلاحات.

ثانياً: أن تستقطب إلى سوق مال باريس رؤوس أموال تقدر بنحو ١٠٠ مليار يورو.

وتتلخص هذه الإصلاحات (ص ص: ١٠٩-١١٠) فيما يلي:

١. بذل سوق مال باريس جهد كبير على مستوى العلاقات العامة باتجاه البلدان التي يشهد فيها التمويل الإسلامي نمواً سريعاً.
٢. التشجيع على احتضان فرنسا لمؤسسة مالية إسلامية أو أكثر.
٣. إنشاء مؤشر مالي إسلامي على مستوى سوق نيويورك يورونكست NYSE Euronext المالي بباريس.
٤. تطوير سريع للتعليم والتدريب في مجال التمويل الإسلامي بالتعاون مع المؤسسات القائمة في البلدان الإسلامية.

٥. إنشاء وحدة متخصصة في إصدار الصكوك على مستوى سوق نيويورك يورونكست NYSE Euronext المالي بباريس^(٩).
 ٦. تطوير عملية إبقاء مدخرات المسلمين المقيمين في السوق المالي الفرنسي وعدم تحويلها إلى بلدانهم الأصلية في أعقاب تقرير ميلو Milhaud عن هذا الموضوع.
 ٧. إلغاء الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالإشهار العقاري ورسوم التسجيل في إطار معاملات الشراء والبيع التي ليس الغرض منها المضاربة.
 ٨. تعديل نظام العقود القائمة على الثقة لكي يشكل وعاء لبعض أدوات التمويل الإسلامي.
 ٩. الإعفاء من الضمان ضد العيوب الخفية في إطار عمليات الشراء والبيع المتزامنة وإمكانية تحويل الضمان بصفة مدنية.
 ١٠. إصلاح شروط إعادة التمويل المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتملك.
- ويقترح المؤلفان بعد ذلك سبل أخرى للإصلاح وهي:
- إنشاء مركز للبحوث في التمويل الإسلامي في فرنسا كفيل بأن يلعب دورًا هامًا في تنسيق وتوحيد ما يعرض من منتجات مالية إسلامية على المستوى الوطني والأوروبي (ص: ١٠٦-١٠٧).
 - تطوير أشكال جديدة للتأمين في فرنسا تتمثل في التأمين وإعادة التأمين التعاوني الإسلاميين (ص: ١٠٧-١٠٨).

(٩) وتم ذلك بعد نشر الكتاب، ينظر الرابط التالي:

- الانفتاح على إفريقيا والعالم الناطق بالفرنسية؛ ويرى المؤلفان بأن باريس لا تزال لديها القدرة لتكون بمثابة "بوابة" إفريقيا للتمويل الإسلامي (ص ١٠٨).

ملاحظات أساسية

الكتاب الذي بأيدينا كأى جهد بشرى يعتره القصور، ومن أهم المؤاخذات التي تم تسجيلها ما يلي:

• تقسيم أبواب الكتاب

إن تقسيم الكتاب في ثلاثة أبواب لم يتم بصفة متوازنة: الباب الأول (=٦٩ ص)، الباب الثاني (=١٦ ص) والباب الثالث (١٥ ص). ويرجع هذا الخلل جزئياً إلى عدد الأشكال والبيانات والجداول المستخدمة في الباب الأول التي تحتل حوالي ١٢ صفحة على النحو التالي: ٢٠ رسم بياني و ٦ أشكال و ٦ جداول وإطار واحد. ومن هنا كانت الحاجة لتقسيم الباب الأول إلى ثلاثة أبواب جديدة في احتمال طبعة جديدة على النحو التالي:

الباب الأول: خرافات التمويل الإسلامي

الباب الثاني: التعاريف والتطبيقات والأدوات

الباب الثالث: تطوير التمويل الإسلامي في العالم وسيناريوهات تطويره لفرنسا.

• مصادر الشريعة الإسلامية

يذكر المؤلفان تارة خمسة مصادر للفقهاء الإسلامي، وهما القرآن والسنة، والقياس، والاجتهاد والإجماع (ص ١٧)، وتارة أخرى أربع مصادر (الملحق ٢، ص ص: ١١٦-١١٧). وقد درج جمهور الأصوليون على أن المصادر الأساسية للشريعة هي القرآن والسنة والإجماع والقياس.

• أحكام الشريعة الإسلامية الخمسة

إن عبارة "الطابع الأكثر أو الأقل إسلامية" (*caractère plus ou moins islamique*) (ص ٢٢) غير دقيقة لأن الفقه الإسلامي يشير بوضوح إلى خمسة أحكام: الواجب والمندوب والمباح والمكروه والمحرم.

• تعريف السنة

إن تعريف السنة (Annexe 2, p. 117) غير دقيق. من الناحية اللغوية، السنة هي السيرة والطريقة سواء أكانت حسنة أم سيئة، محمودة أم مذمومة. أما من الناحية الاصطلاحية، فهي تعني في لغة الفقهاء ما أثار عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير.

أخطاء في الترجمة

هناك ملاحظات تتعلق بالترجمة من العربية إلى الفرنسية منها:

- إن ترجمة كلمة "حرام" من العربية إلى الفرنسية بالكفر (ص ٢٠) غير صحيحة لأن هذه الكلمة تعني في اللغة الفرنسية كراهية ونفي الدين الشخصي أو الدين الرسمي، كما تعني عدم الامتثال لبعض القيم المقبولة عند عامة الناس.

- "awallah" والصواب *Hawalla* (ص ١١).

- "*économistes islamiques*" (اقتصادي إسلامي) والصواب *Economistes musulmans* (اقتصاديون مسلمون) (ص ١٩)، وعلى عكس ذلك *textes islamiques* بدلا من "*textes musulmans*" (ص ٣٣). وتجدر الملاحظة أن المؤلفان يستخدمان أحيانا عبارتين مختلفتين لوصف الشيء نفسه على غرار المثال التالي: "*investisseurs islamiques*" (الجدول ٣، ص ٤٨) و"*investisseurs musulmans*" (ص ٦٢).

- "*Ta'awoun*" بدلا من "*ta-awun*" (ص ٣٠).

- استخدام العبارة الفرنسية المختصرة BID للدلالة على البنك الإسلامي للتممية بدلا من العبارة الانجليزية المختصرة IDB (ص ٣٤).
- استخدام كلمة "riba" (الربا) أحيانا بصيغة المؤنث (ص ١٨؛ ٢٠) وأحيانا بصيغة المذكر (ص ٣٤؛ ٩٤).
- استخدام كلمة "gharar" (الغرر) أحيانا كمردافة للصدفة (ص ٢٨) وأحيانا أخرى لعدم التأكد والجهالة والغش (ص ١١٦).

أخطاء لغوية

هناك عدد من الأخطاء اللغوية نذكر منها:

- "Eromoney" (الهامش ١، ص ١٩) والصواب *Euromoney*.
- "jeu du hasard" (ص ٢٣) والصواب *Jeu de hasard*.
- "ces clients" (ص ٢٤) والصواب *Ses clients*.
- "mouradabah" (ص ٢٤) والصواب *Moudarabah*.
- "takafuk" (الشكل ٥، الهامش ١، ص ٣١) والصواب *Takaful*.
- "alimentés" (ص ٦٥) والصواب *Alimentées*.
- "utilisé" (ص ٧٩) والصواب *utilisée*.
- "Il n'empêche. Le développement" (ص ١١١) والصواب *Il n'empêche que le développement*.

في النهاية، إن هذا الكتاب يُساهم بلا شك في جعل النقاش عن التمويل الإسلامي في فرنسا أقل توترًا ويضع جسراً للحوار بين فرنسا والتمويل الإسلامي وهما لا يعرفان بعضهما بعضاً. يقول المؤلفان: "إن فرنسا لا تعرف التمويل الإسلامي والتمويل الإسلامي لا يعرف في فرنسا" (ص ١١٠)، وهو بذلك يسد فراغاً في مكتبة التمويل الإسلامي للناطقين بالفرنسية.